الأمم المتحدة
A/68/441/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
10 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جولييت **هاي** (نيوزيلندا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال (انظر A/68/441، الفقرة ٢). واتخذت إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٣٢ و ٤٠ المعقودتين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/68/SR.32 و ٤٠).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/68/L.9 و A/C.2/68/L.58

٢ – في الجلسة ٣٢، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا“ (A/C.2/68/L.9)، فيما يلي نصه:

*يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/68/441 و Add.1 و 2.

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمو اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرتهما الجمعية العامة في القرار ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

”**وإذ تعيد تأكيد** الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

”**وإذ تشير** إلى قراريها ٦٧/٢٢٠ و ٦٧/٢٢١ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٤٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تحيط علما** بالإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

”**وإذ تحيط علما أيضا** بالتقرير المعنون ’حالة أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٣‘ الذي أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا وعن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نمواً؛

”٢ - **تعرب عن بالغ القلق** للتحديات الكبيرة التي تواجهها حاليا أقل البلدان نموا، بعد مرور عقد من الزمن على ما شهدته من نمو اقتصادي مطرد كان موضع ترحيب، في المحافظة على نموها الاقتصادي ولأن نمو اقتصاداتها يقدر بنسبة

٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، أي أقل بكثير من نسبة ٧ في المائة في السنة المنشودة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا؛

"٣ - **تعرب عن القلق** من أن ما يترتب على الأزمة الاقتصادية والمالية من آثار حتى الآن يستدعي توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل بناء قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

"٤ - **تعرب عن قلقها** من تغير المناخ باعتباره أحد أشد التحديات الماثلة أمام أقل البلدان نموا التي تعاني بشكل خاص من قلة المناعة من آثاره السلبية وتطالها فعلا آثاره على نحو متزايد، ومنها الجفاف المزمن والظواهر المناخية الشديدة وارتفاع مستوى البحار والتحات الساحلي وزيادة حموضة المحيطات، مما يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

"٥ - **تهيب** بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ على نحو كامل وفعال، بطريقة منسقة متسقة عاجلة، الالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي القدرة الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة؛ وحشد الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات؛ والحكم الرشيد على المستويات كافة، وتهيب في هذا الصدد بالشركاء في التنمية كفالة تعزيز الدعم الموضوعي والفني المقدم إلى أقل البلدان نموا وتقديمه لها على نحو موجه يمكن التنبؤ به، وتدعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى أن تقوم بذلك؛

"٦ - **تهيب** بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن يسخروا المزيد من الموارد، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والإقراض المتعدد الأطراف، لبناء القدرات الإنتاجية، وتشجعهم في هذا الصدد على إعطاء الأولوية لتوسيع إمكانات استفادة النساء والشباب والفقراء من عوامل الإنتاج، مثل المهارات المؤهلة للتوظيف والتمويل والتكنولوجيا والأراضي؛

"٧ - **تؤكد** أنه ينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا باهتمام خاص على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) من أجل كفالة

بلوغ هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ المحدد في برنامج عمل اسطنبول؛

”٨ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعين بعد مراكز اتصال خاصة أو وحدات تنظيمية في هياكل أماناتها إلى أن تفعل ذلك من أجل كفالة التنسيق والرصد المتسقين لتنفيذ برنامج العمل على مستوى الوكالات؛

”٩ - **تهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

”١٠ - **تدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

”١١ - **تعرب عن القلق** لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٢ في المائة بالقيم الحقيقية في عام ٢٠١١ ولما تشير إليه التقديرات الأولية من حدوث مزيد من الانخفاض في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، وتلاحظ في الوقت نفسه أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا وتؤدي دورا هاما في تنميتها وأنه تم إحراز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وتؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

”١٢ - **تشير** إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل اسطنبول بأن تستعرض البلدان المانحة في عام ٢٠١٥ التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبأن تنظر في مواصلة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا، وتطلب إلى رئيس الجمعية

العامة أن يقوم بتيسير الاستعراض بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات المعنية، بما فيها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

”١٣ - **تعرب عن قلقها الشديد** لكون حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نموا آخذة في التناقص، وتدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى إلى العمل على تحديد مخصصاتها لأقل البلدان نموا في نسبة لا تقل عن ٦٠ في المائة من الموارد؛

”١٤ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا وتحسين نوعيتها، وتؤكد ضرورة تحسين نوعية المعونة عن طريق تعزيز تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والاتساق والتوافق وإمكانية التنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج؛

”١٥ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي رصد حالة ديون أقل البلدان نموا بيقظة وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء؛

”١٦ - **تعترف مع التقدير** بأن عدة بلدان ومجموعات بلدان تنفذ فعلا مبدأ وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، وتدعو الأعضاء من البلدان المتقدمة النمو التي لم تتح بعد وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها في أقل البلدان نموا كافة إلى أسواقها بشكل دائم دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص والأعضاء من البلدان النامية التي أعلنت أن بإمكانها القيام بذلك، إلى أن تفعل ذلك بما يكفل الاستقرار والأمن وقابلية التنبؤ وفقا للأحكام ذات الصلة من إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك كفالة تبسيط قواعد المنشأ التفضيلية السارية على الواردات من أقل البلدان نموا وشفافيتها وقابلية التنبؤ بها، وإسهامها في تيسير وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص؛

”١٧ - **تكرر** الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وفقا للولاية الواردة في الفقرة ٤٧ من إعلان هونغ كونغ الوزاري، وتهيب بالأعضاء

من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية التي أعلنت على قدرتها كفالة تنفيذ الالتزامات القائمة تجاه أقل البلدان نموا وتفعيلها في الوقت المناسب على نحو فعال وبشكل دائم أن تفعل ذلك، ومنها مثلا الالتزام بإتاحة وصول جميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نموا كافة إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، وتدعو بقوة إلى التوصل في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بالي، إندونيسيا، إلى توافق للآراء بشأن حزمة لأقل البلدان نمواً تشمل مسائل التنمية الرئيسية التي تهم أقل البلدان نموا، ولا سيما مسائل تعزيز وصول المنتجات إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، وتبسيط قواعد المنشأ التفضيلية وضمان شفافيتها وقابلية التنبؤ بها، وتفعيل إعفاء لفائدة الخدمات، والقطن، وتهيب أيضا بالدول الأعضاء كفالة عائد تنمية ذي شأن لأقل البلدان نموا في جميع ميادين التفاوض الأخرى؛

”١٨ - **تؤكد** ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية عن الوفاء بما تعهدوا به من التزامات في إطار برنامج عمل اسطنبول، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن متابعة الفقرة ١٤٥ من برنامج عمل اسطنبول المتعلقة بالتدابير المتخذة لكفالة المساءلة المتبادلة؛

”١٩ - **تؤكد أيضاً** ضرورة إيلاء اهتمام خاص لقضايا أقل البلدان نموا وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

”٢٠ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتعلقة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول؛

”٢١ - **تعرب عن قلقها** لأن الكثير من أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية لم يتحقق بعد، وإن كانت أقل البلدان نموا حققت قدرا من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يعطي أولوية خاصة لأقل البلدان نموا من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٥؛

”٢٢ - **تعيد تأكيد** الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘ بمساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، وتعيد أيضا تأكيد الاتفاق

على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وإدماج مجالاته ذات الأولوية بالكامل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والعمليات الجارية الأخرى ذات الصلة بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

”٢٣ - **تقرر** أن تنظر على النحو المناسب في الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها تنمية البنى التحتية والطاقة بسرعة، في العمليات المخصصة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

”٢٤ - **تقرر أيضاً** إنشاء بنك للتكنولوجيا برعاية الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد:

”(أ) ترحب بالعرض السخي الذي قدمته تركيا لاستضافة بنك التكنولوجيا وتقرر أن تقبل العرض؛

”(ب) تطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق للخبراء يتألف من البلد المضيف وأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل وضع توصيات عن هيكل بنك التكنولوجيا ووظائفه وآلية إدارته وتمويله وترتيبات توفير الموظفين له، فضلا عن مراكزه الإقليمية المحتملة في أقل البلدان نموا، على أن يقوم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بتقديم الدعم له بأعمال الأمانة، وإحالة تقرير الفريق إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين لتنظر فيه من أجل تشغيل بنك التكنولوجيا في عام ٢٠١٥؛

”(ج) تدعو الشركاء في التنمية إلى تقديم الدعم اللازم لبنك التكنولوجيا من أجل إنشائه وتشغيله الفعلي الدائم؛

”٢٥ - **تلاحظ مع التقدير** إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع من القائمة والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق؛

”٢٦ - **تسلم** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفعها من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠؛

”٢٧ - **تحيط علما** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثل السامي، وتجدد دعوتها الأمين العام إلى دمج هذا العمل على النحو المناسب في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لضمان التنسيق والرصد اللازمين لتنفيذ برامج العمل على نطاق المنظومة، وتدعو الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كبند دائم في جدول أعمال المجلس، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

”٢٨ - **تلاحظ مع التقدير** قيام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإصدار مبادئ توجيهية عملية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل متابعة برنامج عمل اسطنبول على الصعيد القطري، وتدعو الأمين العام إلى كفالة قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين برصد تنفيذ المبادئ التوجيهية باستمرار؛

”٢٩ - **تهيب** بالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلين لأقل البلدان نموا في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

”٣٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا.

٣ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر،كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا“ (A/C.2/68/L.58) مقدم من نائبة رئيس اللجنة، السيدة أوانا ريبيديا (رومانيا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.9.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/68/L.58 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/68/L.58 (انظر الفقرة ٧).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.58، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/68/L.9 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[١] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرتهما الجمعية العامة في القرار ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

وإذ تعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٧/٢٢٠ و ٦٧/٢٢١ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٤٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٣]،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٥٩/٢٠٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٥/٢٨٦ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أهمية الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وإذ تكرر تأكيد هدف تمكين نصف البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) القرار ٦٨/٦.

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير المعنون ''حالة أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٣'' الذي أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٤] وعن إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نمواً[٥]؛

٢ - **تعرب عن بالغ القلق** للتحديات الكبيرة التي تواجهها حاليا أقل البلدان نموا، بعد مرور عقد من الزمن على ما شهدته من نمو اقتصادي مطرد كان موضع ترحيب، في المحافظة على نموها الاقتصادي ولأن نمو اقتصاداتها يقدر بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، أي أقل بكثير من نسبة ٧ في المائة في السنة المنشودة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا؛

٣ - **تعرب عن القلق** من أن ما يترتب على الأزمة الاقتصادية والمالية من آثار حتى الآن يستدعي توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل بناء قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٤ - **تعرب عن قلقها** لأن جميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا قليلة المناعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ ولأنها تعاني فعلا من تفاقم تلك الآثار، ومنها الجفاف المزمن والظواهر المناخية الشديدة وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وفيضانات البحيرات الجليدية وزيادة حموضة المحيطات، مما يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٥ - **تؤكد** أن ملكية التنمية في أقل البلدان نموا وقيادتها والمسؤولية الرئيسية عنها تقع على عاتقها بنفسها، وتؤكد أيضا أن الحكم الرشيد، والمشاركة الشاملة والشفافية، فضلا عن تعبئة الموارد المحلية، هي محور عملية التنمية في أقل البلدان نموا، وأن هذه الجهود

---

(٤) A/68/88-E/2013/81 و Corr.1.

(٥) A/68/217.

تحتاج إلى دعم دولي كبير وملموس، بروح من المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة من خلال تجديد الشراكة العالمية وتعزيزها؛

٦ - **تهيب** بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تقوم على نحو كامل وفعال، وبطريقة منسقة ومتسقة وعاجلة، بتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي القدرة الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة؛ وحشد الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات؛ والحكم الرشيد على المستويات كافة، وتهيب في هذا الصدد بالشركاء في التنمية وتدعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى القيام، وفقا لولاية كل منهم، بتقديم الدعم الموضوعي والفني إلى أقل البلدان نموا على نحو معزز وموجه ويمكن التنبؤ به؛

٧ - **تهيب أيضا** بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن يكفلوا تعزيز التركيز على السياسات والوسائل المتصلة ببناء القدرات الإنتاجية، وتشجعهم في هذا الصدد على إيلاء الأولوية لتوسيع إمكانات استفادة النساء والشباب والفقراء من عوامل الإنتاج، مثل المهارات المؤهلة للتوظيف والتمويل والتكنولوجيا والأراضي؛

٨ - **تؤكد** أنه ينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا باهتمام خاص على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) من أجل كفالة بلوغ هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ وغيره من الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل اسطنبول، وتطلب بأن تحظى أقل البلدان نموا، في إطار أعمال التنسيق التي يضطلع بها الأمين العام بشأن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤)، بهذا الاهتمام الخاص طوال العقد، في حدود الموارد المتاحة، وذلك بهدف كفالة النجاح في تحقيق أهداف العقد؛

٩ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعين بعد مراكز اتصال أو وحدات تنظيمية محددة في هياكل أماناتها إلى أن تفعل ذلك من أجل كفالة التنسيق والرصد المتسقين لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على مستوى الوكالات؛

١٠ - **تهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق

عليها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب الذي يعد مكملا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١١ - **تدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١٢ - **تعرب عن القلق** لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٢ في المائة بالقيم الحقيقية في عام ٢٠١١ ولما تشير إليه التقديرات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حدوث مزيد من الانخفاض في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢[٦]، وتلاحظ في الوقت نفسه أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا وتؤدي دورا هاما في تنميتها وأنه تم إحراز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وتؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

١٣ - **تشير** إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل اسطنبول بأن تستعرض البلدان المانحة في عام ٢٠١٥ التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبأن تنظر في مواصلة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا، وتدعو البلدان المانحة إلى إبلاغ الجمعية العامة بنتائج هذه الاستعراضات في أقرب وقت ممكن كإسهام منها في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول؛

١٤ - **تعرب عن قلقها الشديد** لكون حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نموا آخذة في التناقص، وتحيط علما بمقرَّري المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٢/١ المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ و ٢٠١٢/٢٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اللذين أكد فيهما

(٦) OECD “Aid to poor countries slips further as Governments tighten budgets”, April 2013.

المجلس التنفيذي من جديد أن تخصص لأقل البلدان نموا نسبة لا تقل عن ٦٠ في المائة من البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، وتدعو مجالس إدارة المنظمات الأخرى الأعضاء في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى إلى إيلاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نموا، حسب الاقتضاء ووفقا لولاية كل منها؛

١٥ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا وتحسين نوعيتها، وتؤكد ضرورة تحسين نوعية المعونة عن طريق تعزيز تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والاتساق والتوافق وإمكانية التنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة التزام المجتمع الدولي باليقظة في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء؛

١٧ - **تسلم** بأن التجارة تضطلع بدور هام في كفالة التنمية الاقتصادية المستدامة لأقل البلدان نموا، وأن بنية التجارة الدولية ينبغي أن تظل داعمة ومستجيبة للاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا؛

١٨ - **تؤكد من جديد** الالتزامات المعلنة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٧] ذات الصلة بأقل البلدان نموا وتشجع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات نحو تحقيق الهدف المتمثل في تنفيذ عملية وصول منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، على أن تفعل ذلك، بما يتفق مع إعلان هونغ كونغ الوزاري؛

١٩ - **تؤكد** ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية عن الوفاء بما تعهدوا به من التزامات في إطار برنامج عمل اسطنبول، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن متابعة الفقرة ١٤٥ من برنامج عمل اسطنبول المتعلقة بالتدابير المتخذة لكفالة المساءلة المتبادلة؛

(٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

٢٠ - **تؤكد أيضاً** ضرورة إيلاء اهتمام خاص لقضايا أقل البلدان نموا وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

٢١ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتعلقة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول؛

٢٢ - **تعرب عن قلقها** لأن الكثير من أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية لم يتحقق بعد، وإن كانت أقل البلدان نموا حققت قدرا من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يولي أولوية خاصة لأقل البلدان نموا من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٣ - **تعيد تأكيد** الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٨] بمساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، وتعيد أيضا تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وإدماج مجالاته ذات الأولوية إدماجا كاملا في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية، بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفع إسمها من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢٤ - **تقرر** أن الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها التعجيل بتنمية البنى التحتية والطاقة، ينبغي أن ينظر فيها على نحو مناسب في العمليات المخصصة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٥ - **تحيط علما مع التقدير** بالعرض الذي قدمته تركيا لاستضافة مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكارات يخصصان لأقل البلدان نموا برعاية الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد:

(أ) تطلب إلى الأمين العام أن يقوم على أساس التبرعات، بإنشاء فريق رفيع المستوى للخبراء من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل إعداد دراسة جدوى، على أن يقوم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بتقديم دعم الأمانة

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

في حدود الموارد المتاحة، من أجل دراسة نطاقه ومهامه وصلاته المؤسسية مع الأمم المتحدة والجوانب التنظيمية، بسبل منها:

'١' تقييم قدرة المصرف على تشجيع البحث العلمي والابتكار، وتسهيل نشر ونقل التكنولوجيات إلى أقل البلدان نموا، وفقا لشروط وظروف طوعية ومتفق عليها بصورة متبادلة، ومع توفير الحماية اللازمة للملكية الفكرية؛

'٢' النظر في المشهد المؤسسي الدولي الحالي وأوجه التآزر وخيارات التعاون مع المبادرات التكنولوجية الدولية، ومع أصحاب المصلحة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، وضرورة تجنب الازدواجية في الجهود؛

'٣' دراسة وتحديد الوظائف المحتملة، والأنشطة، وآلية إدارة أساليب العمل وترتيبات التوظيف وتكاليفه لأي مصرف للتكنولوجيا، ولآلية دعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك المراكز الإقليمية التي يمكن إنشاؤها في أقل البلدان نموا؛

'٤' دراسة خيارات تسهيل الدعم المالي الطوعي اللازم لمصرف التكنولوجيا من أجل إنشائه وتشغيله بصورة فعالة ومطردة؛

(ب) تطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير وتوصيات فريق الخبراء رفيع المستوى إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين لكي تنظر فيها بهدف تشغيل مصرف التكنولوجيا خلال دورتها السبعين، إذا أوصى الفريق بذلك؛

٢٦ - **تلاحظ مع التقدير** إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع من القائمة والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق؛

٢٧ - **تسلم** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من تلك لقائمة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢٨ - **تحيط علما** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثل السامي، وتجدد دعوتها للأمين العام إلى دمج هذا العمل على النحو المناسب في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة، دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برامج العمل على نطاق المنظومة، وتكرر تأكيد دعوتها للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في جدول أعمال المجلس، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢٩ - **تلاحظ مع التقدير** قيام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإصدار مبادئ توجيهية عملية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في أقل البلدان نموا من أجل متابعة برنامج عمل اسطنبول على الصعيد القطري، وتطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل الرصد المستمر لتنفيذ المبادئ التوجيهية وتقديم التقارير عن ذلك التنفيذ؛

٣٠ - **تشجع بقوة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٣١ - **ترحب** بالعرض الذي قدمته بنن لاستضافة اجتماع وزاري حول الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ وتتطلع إلى خروجه بنتيجة ناجحة؛

٣٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا وعن تنفيذ هذا القرار.